

الإعراب علم الإعراب في النحو العربي «توميف وتنظير وتطبيق»

صفاء صابر مجيد البياتي - العراق

- حاصل على الماجستير من كلية الآداب
بجامعة الموصل ٢٠١٠م، عن رسالته «المعرب
والدخيل في كتاب تهذيب اللغة للأزهري - دراسة
ومعجم».

- أستاذ غير متفرغ في جامعة تكريت حتى
٢٠١٤م.

- عضو لجنة سلامة اللغة العربية في وزارة
النفط / شركة نفط الشمال - كركوك.

- له بحث منشور في موضوع رسالته، وبحوث
أخرى قيد الإنجاز.

الملخص

يتناول هذا البحث نوعاً من أنواع الإعراب في النحو العربي، وهو الإعراب على الإعارة.

وتضمّن هذا البحث ثلاثة مباحث تسبقها مقدّمة، وتلحقها خاتمة: أمّا المبحث الأول فكان عن الإعراب على الإعارة عند التوصيف. واحتوى على ثلاثة مطالب: الأول تناوله من حيث التعريف والأركان، والثاني بيّن نوعه وموضوعه، والثالث تحدّث عن دواعيه وآثاره. أمّا المبحث الثاني فكان للحديث عن الإعراب على الإعارة عند التنظير. في حين درّسه المبحث الثالث عند التطبيق.

واختتمّ البحث بأبرز النتائج التي توصل إليها، وفي الأخير ثبتت بالمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث.

Abstract

The Analysis of the Loan in Arabic grammar Characterization, Endoscopy & Application

This research deals with a form of analysis in Arabic grammar, which is the Analysis on the loan.

This research included three sections preceded by an introduction, and inflict Conclusion: The first section was from the analysis of loan at characterization. And it included three demands: the first dealt with in terms of the definition and the Chiefs, and the second touched on the kind and Themes, and the third talked about the motive and its effects. The second section was to talk about the analysis of loan at endoscopy. While the third section studied when the application.

Finally, the conclusion summarizes the most results reached in this research, and in the latter proved to sources and references adopted in this research.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بهديه إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ: فإنَّ الإعرابَ ذو منزلةٍ عظيمة، وأهمية كبيرة في العربية، تعددت أنواعه، واتسعت قضاياه لدى النحاة، ولا غروَ في ذلك فهو الوجه التطبيقي للنحو العربي، والمُبين عن معاني الكَلِم.

وقد ارتأينا في هذا البحث أن نقفَ على نوعٍ غريبٍ منه، نستقصي مواضعه، ونجمع شتاتَ مسأله الماثورة في كتب النحاة توصيفاً وتنظيراً وتطبيقاً، أشار إليه العلماء قديماً وحديثاً، وهو الإعراب على الإعارة، الذي ينتقل فيه الإعراب من لفظٍ إلى تاليه؛ جاعلين إيّاه في مقدّمة وثلاثة مباحث، تلحقها خاتمةٌ بأبرز النتائج. ثم ثبتت بالمصادر والمراجع المعتمدة. نرجو الله أن نكون قد وفّقنا في جمعه ودراسته وعرضه، وهو الموفّق والهادي إلى سبيل الرشاد.

المبحث الأول:

الإعراب على الإعارة عند التوصيف

المطلب الأول: تعريفه وأركانه

المسألة الأولى: تعريفه

أولاً: الإعراب لغةً واصطلاحاً

يدور الجذر (عَرَبَ) في لغة العرب حول ثلاثة معانٍ، وهي: البيان، والتحبُّب، والتغيير. قال ابن فارس: «الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا الْإِنَابَةُ وَالْإِفْصَاحُ، وَالْآخَرُ النَّشَاطُ وَطَيْبُ النَّفْسِ، وَالثَّلَاثُ فَسَادٌ فِي جِسْمٍ أَوْ عَضْوٍ»^(١). يقال: أعربَ الرجلُ عن حاجته، أي: بيَّن وأوضَحَ وأفصحَ، ومنه قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٢). وعلى المعنى الثاني: امرأةٌ عروُبٌ، أي: محبِّبةٌ إلى زوجها، ومنه قوله تعالى: ﴿عَرُبًا آثَرًا﴾^(٣). وفي معنى التغيير يقال: عَرَبْتُ مَعِدَّةَ الصَّبِيِّ، أي: تغيَّرتُ وفسدتُ.

يُلاحظ مما سبق أن أوفق المعاني للإعراب الاصطلاحي هو معنى البيان والإيضاح؛ لأنَّ الهدف الأول الذي يُرمى إليه بالإعراب هو «إبانة

(١) معجم مقاييس اللغة: ٢٩٩/٤.

(٢) سورة الشعراء: الآية/١٩٥.

(٣) سورة الواقعة: الآية/٣٧.

المعاني المختلفة»^(١). في حين يمكن توظيف المعنيين الآخرين في إبراز بعض الملامح الدلالية للإعراب الاصطلاحي، وذلك بأن يقال: إنَّ الكلمة تُحَسِّن وتُجَمِّل وتُحَبِّب إلى المتكلم والسامع على المعنى الثاني، وتتغيَّر وتتبدَّل بالإعراب على المعنى الثالث^(٢).

أما الإعراب اصطلاحًا فقد انقسم فيه النحاة إلى فريقين: جمهورهم يرى أنه لفظيٌّ، وإلى ذلك ذهب ابن خروف والشَّلوِيْنُ وابن الحاجب وابن مالك وسائر المتأخرين^(٣)، واختاره العُكْبَرِي^(٤)، وارتضاه ابن هشام^(٥)، ومال إليه الأشموني^(٦)، واقتصر عليه الزَّجَّاجِي^(٧)، وتبنَّاه ابن درسْتَوِيَّة^(٨).

وقد حدَّ ابن مالك الإعراب بأنه «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ»^(٩).

(١) همع الهوامع: ٥٩/١.

(٢) ينظر: الإعراب بالنيابة، دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم: ٩.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٥٩/١.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١٦٧.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٣.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٤٩/١.

(٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٩.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٧٢/١.

(٩) شرح التسهيل: ٣٤/١.

في حين ذهب الفريق الثاني إلى أنه معنويٌّ، والحركاتُ دلائلٌ عليه، وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الأعلام وجماعةٌ من نحاة المغاربة، ورجَّحه أبو حيان^(١)، متأثرًا في ذلك برأي شيخه ابن عصفور الذي عرّفه في المقرَّب بقوله: «تغيير آخر الكلمة لعاملٍ يدخلُ عليها لفظًا أو تقديرًا»^(٢). وبمثله عرّفه الجزولي وضياء الدين بن العُلج^(٣). وعده ابنُ إياز قولَ أكثر أهل العربية^(٤). واستظهره ابن يعيش^(٥). ولكلا الفريقين أدلّةٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس البحثُ بصددها.

نخلصُ مما سبق إلى أنّ الإعراب هو العلامة التي تعتري الحرفَ الأخير من الكلمة، وتتغير لتغيّر موقع الكلمة في الجملة، وأنّ الذي يجلبه هو العاملُ اللفظي أو المعنوي.

ثانيًا: الإعارة لغةً واصطلاحًا

الإعارة: مصدرٌ من الفعل أَعَارَ يُعِيرُ إعارةً وعارةً، والعارِيَّةُ: ما استعرت من شيءٍ، سُمِّيَتْ به؛ لأنّها عَارٌ على مَنْ طلبها، يقال: هم يتعاورون من جيرانهم الماعُونِ والأمتعة. ويقال: العارِيَّةُ من المعاوَرَةِ

(١) ينظر: همع الهوامع: ١٤/١.

(٢) المقرَّب: ٤٧/١.

(٣) ينظر: نتائج التحصيل في شرح التسهيل: ٢٦٣/١.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر: ٧٣/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٧٢/١.

والمناوَلَة. يتعاورون: يأخذون ويُعطون^(١).

وقيل: «سُميت العاريةُ بذلك نسبةً إلى العارةِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَأْخُودَةٌ مِنْ عَارِ الْفَرَسِ، إِذَا ذَهَبَ مِنْ صَاحِبِهِ؛ لِخُرُوجِهَا مِنْ يَدِ صَاحِبِهَا وَهُمَا غَلَطُ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ هُمْ يَتَعَاوَرُونَ الْعَوَارِيَّ وَيَعْتَوِرُونَهَا بِالْوَاوِ، إِذَا أَعَارَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَمَّا الْعَارُ وَعَارَ الْفَرَسُ فَمِنْ الْيَاءِ»^(٢).

يتضح مما سبق أن الإعارة في اللغة تعني المداولة والمناولة بين اثنين في شيء ما.

أمّا اصطلاحًا فلا يكاد يخرج تعريفهم لها عن تملك الانتفاع أو إباحته بعينٍ يبقى معه بلا عوض^(٣).

ثالثًا: الإعراب على الإعارة اصطلاحًا

أورد علماءنا - رحمهم الله - لهذا النوع الإعرابي عدّة عبارات وإشاراتٍ سريعةٍ موجزةٍ، تتقارب في المضمون وإن اختلفت في التسمية، فمنهم من أطلق عليه «العارية»^(٤)، ومنهم من استعمل للدلالة عليه

(١) ينظر: العين: ٢/٢٣٩.

(٢) ينظر: المصباح المنير: ٢/٤٣٧.

(٣) ينظر: التعريفات: ١٤٦، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٢٣٣، والكليات: ٦٥٢.

(٤) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٤٢، وعلل النحو: ٣٢٦، وحاشية الصبان:

٢/٢٢٩، وحاشية الخضري: ١/٦٥.

«الحمل على غيره»^(١)، ومنهم من عبّر عنه بأنه: ظهر إعرابه في ما بعده^(٢)، أو نُقلَ إعرابه إلى ما بعده^(٣)، أو بأنَّ العامل يتخطاه^(٤)، ومنهم من وسمه بالتقارض^(٥).

ولعلَّ الزَّجَاجِيَّ (ت ٣٣٧هـ) أوَّل من استعمل مصطلح «العارية»، في ما يكاد يتوافق ومدلوله اللغوي، إذ قال: «وَالْعَارِيَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾»^(٦) (فعمرك) قسم وَاللَّامُ عَارِيَةٌ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ دُخُولُ قَسَمٍ عَلَى قَسَمٍ»^(٧). وسارت هذه المصطلحات والعبارات معًا في استعمال النحاة - وإن كان مصطلح «العارية» هو الأكثر شيوعًا وتداولًا - للدلالة على إعارة الحكم الإعرابي. ولم نقف - حسب علمنا واطلاعنا - على تعريف جامع للإعراب على الإعارة في مصنّفات النحو قديمًا وحديثًا سوى تعريفٍ يتيمٌ تفرّد بذكره الدكتور

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٢٢٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ١/٥٥٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢/٣٩٠، وحاشية الصبان: ١/٨٠، وحاشية الخضري: ١/٦٨، وشرح الكافية: ٣/١٤، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١/٤٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤/٣٦٩، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/٤٣٥، وشرح الأشموني: ١/١٤٠، وهمع الهوامع: ١/٥٣٥.

(٥) ينظر: الكشف: ٢/٥٦٢، وشرح المفصل: ٢/٨٨.

(٦) سورة الحجر: الآية/٧٢.

(٧) حروف المعاني والصفات: ٤٢.

محمد سمير اللبدي بقوله: «العارية: حركة إعرابية تنتقل من كلمة إلى أخرى مجاورة لها على سبيل الإعارة ومن صفاتها أن وجودها يمنع ظهور الحركة الأصلية التي ينبغي أن تكون على آخر اللفظ المستعير»^(١).

وعلى الرغم من أهمية هذا التعريف ونهوضه بالمصطلح دلالةً ووضوحًا، فإنه يُلاحظ عليه أنه أقرب للشرح منه للتعريف أولاً، واقتصاره على ركن واحد من أركان الإعراب على الإعارة وهو ركن المعار أو العارية ثانياً. لذا ارتأينا أن نصوغ له تعريفاً جامعاً مانعاً، أفدناه من تعريف الدكتور اللبدي المتقدم، إضافة إلى الاعتماد على معاني الإعراب والإعارة لغة واصطلاحاً، وفي ضوء ذلك يمكننا أن نعرفه بأنه: «الإعرابُ المنقولةُ حركتهُ الإعرابيَّةُ من المعمولِ إلى ما بعده».

ف(الإعراب)، جنسٌ يشمل كلَّ أنواع الإعراب، كاللفظي، والتقديري، والمحلي، والموضعي، وغيرها.

وعبارة «المنقولةُ حركتهُ الإعرابيَّةُ»، فصلٌ يُخرجُ المنتقلةَ حركتهُ غيرُ الإعرابيَّة، نحو: حركة الإتياع، كقراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢) بكسر الدال،

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٥٣.

(٢) سورة الفاتحة: الآية/ ٢. قرأ بها زيد بن علي والحسن البصري، إتباعاً لكسرة اللام بعدها. ينظر: المحتسب: ٣٧/١.

و﴿لَمَلَأْتِكُمْ أَسْجُدًا﴾^(١) بضم التاء.

ونحو: حركة النقل، كقراءة ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾^(٢) بفتح الميم بعد حذف همزة «أَنَّ».

وقولنا: «من المعمول إلى ما بعده»، قيدٌ يُحْتَرزُ به عن المتقلبة حركته الإعرابية من الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله لأجل الوقف^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أننا آثرنا المصدر (الإعارة) على الاسم (العارية) لما يأتي:

١. أنه أعم مدلولاً، وأكثر شيوعاً، وأدق تعبيراً، وأصدق أداءً للمعنى المقصود.

٢. حملاً للمصطلح على نظائره المستعملة بصيغة المصدر في الباب ذاته، كالنصب على الإغراء والتحذير والاشتغال والتنازع والمدح والذم، والإعراب على الحكاية، فيكون في استعماله بصيغة المصدر طردُّ للباب على وتيرة واحدة.

(١) سورة البقرة: الآية/ ٣٤. قرأها أبو جعفر يزيد بن القعقاع، في حالة الوصل إتباعاً لحركة الجيم. ينظر: المحتسب: ٧١/١.

(٢) سورة البقرة: الآية/ ١٠٧. قرأها ورش، بإلقاء حركة الهمزة على الميم، وتسقط الهمزة من اللفظ لسكونها. ينظر: النشر في القراءات العشر: ٤٠٨/١.

(٣) شرح ابن عقيل: ٤/ ١٧٥، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٦٣، ونقل الحركة الإعرابية بين القدماء والمحدثين: ٩٦.

٣. أمناً للبس، ودفعاً للتداخل بين المصطلحين النحوي والفقهي للعارية، ومنعاً للاشتراك بين العارية عنواناً لموضوع وبينها اسماً لركنٍ من أركان الموضوع نفسه.

٤. تطفأ في التعبير؛ لما يوحيه اللفظ المستبدل به (العارية) في جانبه الحسي البعيد من المعاني المحظورة بسبب الاستعمال والتداول والشيوع.

المسألة الثانية: أركانه

أركان الإعراب على الإعارة ثلاثة:

أولاً: المعير: هو الكلمة التي تنتقل منها حركة الإعراب.

ثانياً: المعار أو العارية: وهي حركة الإعراب المنتقلة من المعير إلى المعار له.

ثالثاً: المعار له أو المستعير: وهي الكلمة التي تنتقل إليها حركة الإعراب.

فإذا قلنا مثلاً: جاء الضاربُ. ف(أل) هي المعير، و(ضارب) هي المعار له، والضممة هي المعار.

المطلب الثاني: نوعه ومواضعه

المسألة الأولى: نوعه

من المعلوم أنّ الإعراب يُصنّف عند النحاة إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: الإعراب اللفظي: وهو ما كانت فيه الحركة الإعرابية ظاهرةً.
ثانياً: الإعراب التقديري: وهو ما كانت حركته غير ظاهرة؛ وذلك إما لعدم صلاحية الحرف الأخير لتحمل الحركة، أو وجود ما يقتضي حركة معينة تناسبه، أو وجود حرف جر زائد أو شبيه به. فتكون الحركة مقدرةً للتعدُّر أو الثقل أو المناسبة.

ثالثاً: الإعراب المحلي: وهو ما كان حالاً محلّ مرفوع أو منصوبٍ أو مجرور أو مجزوم، أي: لو وُضِعَ لفظٌ معربٌ مكانه لظهرت أو قُدرت عليه الحركات الإعرابية التي يستدعيها ذلك الموضع. ولا يكون ذلك إلا في المبنيات والجمل^(١).

وأضاف الدكتور علي العنبيكي نوعاً رابعاً سمّاه (الإعراب الموضوعي)، وقال عنه: «وفيه يكون للكلمة إعرابان: إعرابٌ لفظيٌّ ظاهرٌ ناتجٌ عن وجود عامل لفظيٍّ يمكن زواله، وإعرابٌ موضوعيٌّ يقتضيه الموقع الإعرابي الأصلي عند زوال العامل اللفظي، ويكون هذا الإعراب في ما له موضعٌ يخالف لفظه»^(٢).

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نُصنّف (الإعراب على الإعرارة) ضمن صنفين مما تقدّم، فأما المعير فيكون إعرابه محلياً؛ لأنّ الكلمات

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ١/ ٢١-٢٨، والنحو الوافي: ١/ ٨٠-٨١، والتطبيق النحوي: ٢٥.

(٢) الحمل على المعنى في العربية: ٥٧.

المعيرة في هذا الباب - كما سيأتي - مَبْنِيَّةٌ، والمبنيَّات حقُّها الإعرابُ المحليُّ. بينما يُعرَب المَعَارِلُ له أو المستعير إعرابًا تقديريًّا؛ لوجود حركة المعيرِ المنتقلة إليه، فيتعدَّدُ ظهورُ حركته - أعني حركة المستعير - التي يقتضيها موقعه الإعرابيُّ، لاشتغال محلِّ الحركة بالحركة المعارة المانعة من ظهور حركة المستعير «لاستحالة اللفظ بحركتين على حرفٍ واحد»^(١)، في حين تُعدُّ حركة الإعارة حركة إعرابيةً ناشئةً عن تأثير عامل، بيد أنها لا تظهر على معموله بل تتخطَّاه إلى الكلمة التي تليه.

المسألة الثانية: مواضعه

تبين لنا من خلال البحث والاستقراء أنَّ النحاة نصُّوا على ثلاثة مواضع غير لازمة، واستظهرنا موضعًا رابعًا بذرِّ الإمام الرازيُّ بذرته، وتبنى الشيخ خالد الأزهري الإشارة إليه وتسميته. وهذه المواضع هي:

١. «أل» الموصولة

٢. «إلا» الوصفية

٣. «لا» النافية

٤. «ما» الاستفهامية

ولكلِّ موضعٍ مما تقدَّم شروطٌ وضوابطٌ سيأتي الحديث عنها مفصَّلًا في المبحث الثاني.

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩٥.

المطلب الثالث: دواعيه وآثاره

المسألة الأولى: دواعيه

يمكننا أن نعزو الأسباب التي تدعو إلى لجوء النحاة إلى القول بالإعراب على الإعرارة إلى أمرين اثنين، هما:

أولاً: المقتضي الصناعي: ونعني به القواعد النحوية والأحكام اللغوية المطردة في كلام العرب، فحين يجد النحوي ما خرج عن تلك القواعد والأحكام يلجأ إلى إيجاد ما يُخرِّج عليه كلامه. ومن ذلك ما ترتب على القول باسمية («أل» و«إلا» و«لا»)، وهو القول الذي نتج عنه وجود اسمين كلُّ منهما يحتاج إلى إعراب، وهما: هذه الأدوات المقول باسميَّتها، وما بعد هذه الأدوات، فلو جعل الإعراب لهذه الأدوات لبقيت الأسماء بعدها بلا إعراب وهذا محالٌّ، وإذا جعل الإعراب لما بعد هذه الأدوات، بقيت هذه الأدوات بلا إعراب وهو محالٌّ أيضاً؛ لأنها أسماء مفردة «والأسماء المفردة يدخلها الإعراب»^(١).

ولللخروج من هذا الإشكال ذهبوا إلى القول بأن هذه الأدوات لما كانت على صور الحروف، نُقل إعرابها إلى الذي بعدها^(٢).

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٧٩/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ١٤/٣، وشرح التصريح: ١/٥٤٠، ٤٦٠، ٢/٣٩٠، وموصل

=

ثانيًا: الباعث الدلالي: ونقصد به ما يرومه النحوي من سلامة المعنى واستقامته، وما يسعى إليه من الخروج عن كل ما يتبادر إلى الذهن مما هو غير مراد. نحو منعهم نصب لفظ الجلالة على الاستثناء في قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)؛ لأن المعنى يكون على ذلك: لو كان فيهما آلهة ليس الله -تعالى- موجودًا بينهم لفسدتا، وهذا يستلزم أن الله -تعالى- لو كان موجودًا معهم لما حصل الفساد^(٢).

ونحو إنكار الرازي زيادة (ما) في قول الله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهٗمْ﴾^(٣). إذ قال: «وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: دُخُولُ اللَّفْظِ الْمُهْمَلِ الضَّائِعِ فِي كَلَامِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَهَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامًا لِلتَّعَجُّبِ تَقْدِيرُهُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهٗمْ؟ ... وَهَذَا هُوَ الْأَصُوبُ عِنْدِي»^(٤).

=
الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢، وحاشية الصبان: ١/٢٢٨، ٨٠، و٢/٢٢٩.
والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ٦٣، وحاشية الخضري: ١/١٨٦،
١٨٥، ٦٨، ٦٥، و٢/٨٤.

(١) سورة الأنبياء: الآية/ ٢٢.

(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢: ٦٩.

(٣) سورة آل عمران: الآية/ ١٥٩.

(٤) تفسير الرازي: ٩/٤٠٦.

وعقّب عليه خالد الأزهري بقوله: «وإنّما أنكر إطلاق القول بالزائد إجلالاً لكلام الله تعالى وللملازمة لباب الأدب كما هو اللائق بحاله»^(١).

المسألة الثانية: آثاره

يترتب على القول بالإعراب على الإعارة الخروج عن مقتضى جملة من الأحكام النحوية المطردة، نذكرها في ما يأتي:

أولاً: ترك إعراب ما لا يسوغ تركه، نحو: تركهم إعراب «أل» و«إلا» و«لا» بحجة أنها على صورة الحرف، وهي حجة غير مقبولة؛ «لأنّ مجيئها على صورة الحرف يُعفيها من الإعراب لفظاً، أي: من ظهور علامة الإعراب، ولكن لا يُعفيها من أن يكون لها محلّ من الإعراب. أمّا منعها من الإعراب بالكلية لفظاً ومحلاً ففيه نظر»^(٢).

ثانياً: اشتراك اسمين في وظيفة نحوية واحدة، وانفصال العلامة الإعرابية عن عائدها، فحين يقال -مثلاً- في «جاء الضارب»: أل: اسم موصول مبني على السكون انتقل إعرابها إلى ما بعدها، يكون ما بعدها هو المعرب بما يقتضيه العامل، وهو هنا فاعل، فتكون الوظيفة الفاعلية حينئذٍ قد توزعت على اسمين أولهما موقعها الحقيقي، وثانيهما موضعها الظاهرة فيه علامتها الإعرابية.

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٠.

(٢) أل الموصولة: ٢٥٠.

ثالثاً: تخطّي أثر العامل معموله الحقيقي وظهوره في غير معموله، وذلك مخالف لما هو مقرّر في علم النحو.

رابعاً: منع ظهور الحركة الإعرابية للفظ المستعير، وجعلها مقدّرةً دون مسوّغ من مسوّغات التقدير المعهودة في النحو العربي.

خامساً: القول بإعرابٍ دون وظيفةٍ وتسميةٍ نحوية، فإذا قلنا- مثلاً- في (جاء الضارب): أل: اسم موصول مبنيٌّ على السكون انتقل إعرابه إلى الذي يليه. فكيف يُعرَب ما بعد (أل)؟ وبِمَ يُسمّى؟^(١).

سادساً: اجتماع ما لا يجوز اجتماعه، كاجتماع فاعلين لفعل واحد في نحو: «جاء الضارب» وهما: «أل» واسم الفاعل، أو مفعولين لفعل واحد في نحو: «ضربتُ الكاتب»، أو مجرورين لجارٍّ واحد في نحو: «مررت بالضارب»؛ وذلك من غير تثنيةٍ أو عطفٍ محالٍ^(٢).

سابعاً: إثبات ما يجب حذفه، وهو ما يترتب على القول باستفهامية (ما) في قول الله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٣). وذلك لأنَّ «مَا» الاستفهامية إذا خفضت وَجِبَ حذف ألفها فرقاً بين الاستفهام وَالْحَبْرَ نَحْو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٤)، وَ(مَا) فِي الْآيَةِ ثَابِتَةٌ الْأَلْفُ وَلَوْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً

(١) ينظر: طريقة الإعراب: ١٠٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٤٤.

(٣) سورة آل عمران: الآية/١٥٩.

(٤) سورة النبأ: الآية/١.

لُحذفت ألفها لدُخول حرف الخَفْضِ عَلَيْهَا، وَأَجِيبُ بِأَنْ حذفت ألف (مَا) الاستفهامية إذا دخل الخَافِضُ أَكْثَرِي لَا دائمي فيجوز إثباتها للتبنيهِ على إبقاء الشَّيْءِ على أصله، وَعُورِضُ بِأَنْ إثبات الألف لُغَةً شاذَّةً لَا يَحْسُنُ تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهَا»^(١).

ثامنًا: الإشكال على القواعد النحوية، وذلك على القول باستفهامية (مَا) أيضًا؛ لِأَنَّ «خَفْضَ (رَحْمَةً) لَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الْإِسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا (أَيُّ) عِنْدَ جَمِيعِ النَّحَاةِ، وَ(كَمْ) عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَاجِ، وَلَا يَكُونُ خَفْضُهَا بِالْإِبْدَالِ مِنْ (مَا) وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْ اسْمِ الْإِسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِمْزَةٌ الْإِسْتِفْهَامِ إِشْعَارًا بِتَعْلُقِ مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ بِالْبَدَلِ قَصْدًا... نَحْوُ: كَيْفَ أَنْتَ أَصْحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟ وَ(رَحْمَةً) لَمْ يَقْتَرِنَ بِهِمْزَةٌ الْإِسْتِفْهَامِ فَلَا تَكُونُ بَدَلًا مِنْ (مَا)، وَلَا يَكُونُ خَفْضُهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ (رَحْمَةً) صِفَةً لـ(مَا)؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً؛ وَكُلُّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يَكُونُ لَهُ صِفَةٌ؛ فَوَجَبَ أَلَّا يَكُونَ صِفَةً لـ(مَا) وَلَا يَكُونُ خَفْضُهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ (رَحْمَةً) بَيِّنًا، أَيْ عَطْفَ بَيِّنٍ عَلَى (مَا)؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ، وَكُلُّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يَعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيِّنٍ كَالْمَضْمَرَاتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ»^(٢).

تاسعًا: ظهور عمل عامل الموصول في آخر الصلة، «والصلة لا

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٦٩.

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٦٩.

يتسلط عليها عامل الموصول^(١) وإنما يكون الإعراب على الموصول؛
لأنه هو المقصود، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه^(٢).

عاشرا: التقدير الإعرابي خارج مظانّه المعهودة في النحو العربي
دون موجب.

(١) التوطئة: ١٦٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ١٤/٣، وتعليق الفرائد: ٢/٢١٥.

المبحث الثاني:

الإعراب على الإعارة عند التنظير

المطلب الأول: «أل» الموصولة

انقسم النحاة على فريقين في نوع (أل) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول، فذهب جمهور النحويين إلى أنها اسم موصول بمعنى (الذي)^(١)، وتفرّد منهم الزمخشري مع قوله باسمية (أل) بالقول أنها منقوصة من (الذي)^(٢). في حين ذهب الفريق الآخر إلى أنها حرف^(٣)، فقد نسب أبو حيان والمرادي والشاطبي القول بحرفية (أل) إلى الأخفش، ونسبوا إلى المازني القول بأنها حرف موصول^(٤). بينما ذكر أبو علي الفارسي وابن مالك والرضي أن المازني يقول بحرفية (أل)^(٥).

احتج القائلون باسمية (أل) بما يلي:

أولاً: عودُ الضمير عليها، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء، نحو:

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٣، وشرح جمل الزجاجي: ١/١٧٨، وشرح التسهيل: ١/٢٠٠.

(٢) ينظر: الكشف: ١/٧٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٤٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/٥٩-٦٠، وارتشاف الضرب: ٢/١٠١٣، وهمع

الهوامع: ١/١٢٩١، وشرح الأشموني: ١/١٥٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٠٠، وشرح الكافية: ٣/٩٣.

«مرت بالقائم أبوه»^(١). وأجيب عنه بأن الضمير يعود على موصوف محذوف، أو يعود إلى لفظ الموصول المؤول به (أل) وهو «الذي»^(٢). ورُدَّ عليهم بأن الموصوف لا يحذف إلا في مَظَانٍّ، وليس هذا منها^(٣).

ثانياً: لا يوجد في كلام العرب حرف موصولٌ إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر، وهذا لا يتقدَّر بمصدر فدل على أنها اسم^(٤).

ثالثاً: دخولها على الفعل المضارع، كما في قول الشاعر^(٥):

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُه

ولا الأصيل، ولا ذي الرَّأي والجَدلِ

فقالوا: كما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم، كذلك لا تدخل (أل) لو كانت حرف تعريف على الفعل^(٦). ورُدَّ ذلك بأنَّه ضرورة شاذة^(٧).

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/١٧٨، وشرح الكافية: ٣/٩٣، والتذييل والتكميل: ٦٠/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٤٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/١٧٨، والتذييل والتكميل: ٦٠/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٠/٣.

(٥) البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عذرة. ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥٧/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٠١، والتذييل والتكميل: ٦٠/٣، والأشموني: ١/١٥٦.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٧٢.

أما أدلة القائلين بحرفيتها فهي:

أولاً: لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، قال ابن يعيش: «لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف: الألف واللام واسم الفاعل...»^(١). وأجيب:

١- أن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، غير أن مجيء الصلة جملةً حال دون ذلك، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع^(٢). ورُدَّ بأنَّ حق الإعراب أن يكون على الموصول؛ لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما يؤتى بالصلة لتوضيحه^(٣).

٢- لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نُقل إعرابها إلى صلتها عاريةً كما في (إلا) الوصفية بمعنى (غير) في باب الاستثناء^(٤).

٣- إنها جُعِلت مع الاسم كالشيء الواحد، كما إذا قلت: هذه

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٤٤/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٣/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٩٨/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٩٥/٣.

بعليك، صار الاسمُ المجموعَ فكذلك الضارب في قولك: قام الضارب،
جُعِلت (أل) مع (ضارب) بمنزلة اسم واحد^(١).

ثانياً: لو كانت اسماً لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون الاسم
الظاهر على حرفين يجوز حذف أحدهما وهو همزة الوصل فيبقى
الاسم على حرف واحد^(٢). وأجيب عن هذا: «أنَّ (أل) لما كانت حال
حرفيتها كما هي حال اسميتها من غير تغيير، سهل الحذف حال اسميتها
كما سهل حال حرفيتها»^(٣).

ثالثاً: لو كانت اسماً لكانت همزة الوصل فيها مكسورة، بينما هي
مفتوحة كحالها في الرجل والغلام. وأجيب بأنَّ همزة (أل) الاسمية
فُتِحَتْ تشبيهاً لها بـ(أل) التي للتعريف^(٤).

رابعاً: لو كانت اسماً لجاز أن يُفصل بينها وبين صلتها بمعمول
الصلة، فتقول: «جاءني ال زيداً ضاربٌ»، كما يقال في (الذي): «جاءني
الذي زيداً ضاربٌ»^(٥). وأجيب بأنَّ عدم الفصل سببه شدة الاتصال بين
أل وصلتها؛ لأنَّ صلته مفردة بخلاف صلة (الذي) فإنه جملة^(٦).

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٢/٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٢/٣.

(٣) جواهر الأدب: ٣٧٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٢/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٢/٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٣/٣-٦٤.

خامساً: إنَّ (أل) تعرّف ما تدخل عليه، بينما الاسم الموصول تعرّفه صلته، فدلّ ذلك على أنّ (أل) حرفٌ كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة^(١). وأجيب بأنّها لو كانت للتعريف لما كانَ لحاقها باسم الفاعل يُوجِبُ فيه العمل مطلقاً^(٢).

أمّا (أل) الداخلة على الصفة المشبهة فقد ذهب الجمهور على أنها غير موصولة^(٣)، وحجتهم في ذلك أنّ الصفة المشبهة ضعيفة؛ لأنها للثبوت، فلا تؤول بالفعل^(٤). في حين ذهب ابن مالك إلى أنها موصولة؛ لما بين الصفة المشبهة والفعل من الشبه في العمل وإن خالفته في المعنى^(٥).

نستشفُّ من كلّ ما سبق أنّ مسألة القول بالإعراب على الإعرارة في (أل) تثبت بعد ثبوت القول بموصوليّة (أل)، وهو قول تعرّضه جملةٌ من الموانع كما تقدّم، لنخلص من ذلك إلى أنّه رأيٌ فيه نظر!

(١) ينظر: الباب في علم البناء والإعراب: ١٢٧/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٠/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٩٥-٩٦/٣، والتنزيل والتكميل: ٦٥/٣، ومغني اللبيب: ٧١، وهمع الهوامع: ٢٩٣/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٩٥-٩٦/٣، والتنزيل والتكميل: ٦٥/٣، ومغني اللبيب: ٧١، وهمع الهوامع: ٢٩٣/١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥٦/١.

المطلب الثاني: إلا الوصفية

اشترط النحاة في (إلا) التي تأتي صفة عدة شروط أوصلها بعض الباحثين إلى سبعة عشر شرطاً^(١). يمكننا أن نصنفها إلى ثلاث فئات كما يأتي:

أولاً: الشروط المتعلقة بالموصوف، وهي:

١- أن يكون موصوفها جمعاً منكرًا^(٢).

٢- أن يكون موصوفها واحدًا في معنى الجماعة^(٣).

٣- أن يكون موصوفها جمعاً شبه منكر، أي أن يكون معرفاً بـ(أل) الجنسية غير العهدية^(٤)، نحو قولنا: «جاء القومُ إلا زيداً»، والتقدير: جاء القومُ غيرُ زيد.

٤- أن يكون موصوفها مذكورًا غير جائز الحذف^(٥).

(١) للوقوف على هذه الشروط بالتفصيل، ينظر: التقارض النحوي بين (إلا) و(غير) في النحو العربي: ١٠٤ وما بعدها.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٩٩، والتسهيل: ١٠٤، والأصول في النحو: ٣٤٨/١، وارتشاف الضرب: ١٥٢٦/٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٨.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/٤٠٨، والأصول في النحو: ٣٤٨/١، والتسهيل: ١٠٤، ١٠٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٢٧/٣.

٥- ألا يكون موصوفها اسمًا مشتقًا، ليكون ذلك أظهر في كونها صفة^(١).

٦- ألا يكون موصوفها ضميرًا^(٢).

ثانيًا: الشروط المتعلقة بالاستثناء، وهي:

١- ألا يكون الاستثناء مفرغًا، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ، لخلو التركيب من موصوف تكون (إلا) وما بعدها صفة له^(٣).

٢- أن يكون الاستثناء بها ممتنعًا^(٤).

٣- أن يكون المستثنى منه نكرة، نحو: قام كلُّ أحدٍ إلا زيدٌ؛ فإذا كان ما قبلها معرفة وجب النصب، نحو: قام إخوتك إلا زيدًا، فالوصف ممتنع^(٥).

٤- ألا يكون الاستثناء موجبًا^(٦)، فلا يجوز أن يقال في: (قام القومُ إلا زيدٌ): قام إلا زيد، في حين أنه يجوز في (غير) قام القومُ غير زيد أن

(١) ينظر: التسهيل: ١٠٤-١٠٥.

(٢) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٤٣.

(٣) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٣٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٠١.

(٥) ينظر: الفوائد والقواعد: ٣٢٢.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٥٤، ٢، وارتشاف الضرب: ٣/١٥٢٧-١٥٢٨.

يقال: قام غيرُ زيد، فإذا كان الكلام موجباً لفظاً ومعنى لم يجز غير
النصب على الاستثناء.

٥- أن يصحَّ الاستثناء بها، فلا يصحُّ أن يجعل (إِلَّا زيداً) في قولنا:
قام عمرو وإلا زيداً صفة؛ لامتناع الاستثناء^(١).

ثالثاً: الشروط المتعلقة بما قبل (إلا) وبعدها، وهي:

١- أن يكون ما بعدها مفرداً لا جملة، ففي نحو: ما قدم علينا أحدٌ
إلا زيدٌ خير منه، لا يصحَّ جعل (إِلَّا) -ههنا- صفة، لأمرين: الأول
امتناع حلول (غير) محلّها؛ لأن (غير) لا تضاف إلى الجملة، والثاني
فساد المعنى بدخول (غير)؛ لأن ذلك يخرج المبتدأ من أن يكون مخبراً
عنه^(٢).

٢- ألا يكون الاسم النكرة الذي قبلها محصوراً^(٣)؛ لأن الحصر
يوجب دخول ما بعد (إِلَّا) فيما قبلها فلا يمتنع الاستثناء، كقولنا: كلُّ
رجلٍ إلا زيداً جاني، أو قولنا: له عليّ عشرة إلا درهماً.

٣- أن تكون تابعة لما يدلُّ على جمع أو ما فيه معنى الجمع، كاسم
الجمع، نحو: قوم، ورهط، حتى يكون في التركيب توافق بين حالتها في

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٥٤/٢.

(٢) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١: ٢: ٧٨٢.

الوصفية والاستثناء؛ ذلك أن الاستثناء لا بد أن يكون ممّا فيه معنى الجماعة لفظاً أو تقديرًا^(١).

٤- أن تكون تابعة لما قبلها^(٢)؛ ذلك أنّها في الوصفية محمولة على (غير) وهذه لا تكون صفة إلا إذا كانت تابعة؛ ذلك أنه لا يقال: قام إلا زيد، والمراد: قام غير زيد؛ لأنه ليس ثمة اسم قبلها تحمل عليه.

٥- أن يكون ما بعد (إلا) مفردًا لا جملة؛ لأن (إلا) لما كانت محمولة على (غير)، فهي فرعٌ عليها، والفرع لا يعلو على الأصل، و(غير) تمتنع فيها الإضافة إلى جملة، فكذلك ما حمل عليها، فلا يجوز أن يقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منه، على أن تكون جملة (زيدٌ خيرٌ منه) صفة لـ (أحد)^(٣).

٦- ألا يليها نعتٌ ما قبلها^(٤)؛ لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

المطلب الثالث: لا النافية

اختلف النحاة في (لا) التي بمعنى (غير) إذا دخل عليها حرف جر

(١) ينظر: شرح الكافية ١: ٢: ٧٨٢.

(٢) ينظر: الإقليد ٢/ ٥٨٤-٥٨٥.

(٣) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٣٣٣.

(٤) ينظر: التسهيل: ١٠٤-١٠٥.

على قولين: الأول: أنّها حرفٌ وهو قول جمهور البصريين^(١)، وهو الذي يحتمله كلام سيبويه إذ قال: «واعلم أنّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء، وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد، والمعنى ذهبت بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب، إذا لم تُرد أن تجعل غيرًا شيئًا أخذه به يعتد به عليه»^(٢).

والثاني: أنها اسم، وهو القول المنسوب إلى الكوفيين^(٣)، وإليه ذهب الهروي^(٤)، والدسوقي^(٥)، وحجتهم في ذلك أنها اتسمت بخصيصة من خصائص الاسم، وهي دخول حرف الجر عليها، شأنها في ذلك شأن (عن) و(على) الاسميّتين عند دخول حرف الجر عليهما^(٦)، وكذلك قيامها مقام (غير) وهي اسم فلتكن إذن مثلها^(٧). ومثل (لا) المعترضة

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٤٠/٢، واللباب في علم البناء والإعراب: ٢٤٥/١، وجواهر الأدب: ٢٨٦.

(٢) الكتاب: ٣٠٢/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٣٩/٢، وجواهر الأدب: ٢٨٦، والجنى الداني: ٣٠١، ومغني اللبيب: ٣٢٢، وشرح التصريح: ٢٣٧/١.

(٤) ينظر: الأزهرية في علم الحروف: ١٦٠.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢٥٤/١.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٣٩/٢، والجنى الداني: ٣٠١.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٣٩/٢.

بين الجار والمجرور (لا) الداخلة على الخبر والصفة والحال^(١).
يظهر مما تقدّم أنّ القول بالإعراب على الإعارة في (لا) مبنيٌّ على
القول باسميّتها، وهو قولٌ يترجّح لدى الناظر لقوة أدلته، وسلامته من
النقد والاعتراض. والله أعلم.

المطلب الرابع: ما الاستفهامية

خالف الرازي ما أجمع عليه النحاة والمفسّرون^(٢) في التوجيه
الإعرابي ل(ما) في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ﴾^(٣). فردّ قولهم
الذي أجازوا فيه زيادة (ما)، واختار أن تكون استفهامًا للتعجب، فقال:
«وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: دُخُولُ اللَّفْظِ الْمُهْمَلِ الضَّائِعِ فِي كَلَامِ أَحْكَمِ
الْحَاكِمِينَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَهَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامًا لِلتَّعْجُبِ
تَقْدِيرُهُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ؟ وذلك لأن جنائتهم لما كانت
عظيمة ثم إنه ما أظهر ألبتة، تغليظًا في القول، ولا خشونة في الكلام،
علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني وتسديد إلهي، فكان ذلك موضع
التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد، فقيل: فبأي رحمة من الله لنت

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٣٩/٢، وحاشية الصبان ٢/٢٢٩. وحاشية الخضري:
٤٦٥/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٨٢/١.

(٣) سورة آل عمران: الآية/١٥٩.

لهم، وَهَذَا هُوَ الْأَصَوْبُ عِنْدِي»^(١).

فجاء الأزهري ليحتج له في قوله باستفهامية (ما) فقال: «وللإمام الرازي أن يقول لما كانت (ما) على صورة الحرف نقل الإعراب منها إلى ما بعدها فجرت بالحرف على حد مررت بالضارب على القول باسمية (أل) وهو الأصح»^(٢). وقد جُوبِه رأي الرازي هذا بعدة اعتراضات منها: أنها لو كانت استفهامية لَحُذِفَت أَلْفُهَا، وَلُرْفِعَت (رحمة) ولم تُجَرَّ^(٣).

يتبين لنا مما سبق أن قول الرازي باستفهامية (ما) في الآية المذكورة آنفًا، استدعى تبني الأزهري موقف الدفاع عنه والتوجيه له، ذاهبًا إلى القول بالإعارة فيها إخراجًا للرازي مما اعترض عليه في ذلك، فيمكننا أن نسميها بـ(ما) الرازية الأزهرية. وهو الموضوع الوحيد الذي قيل فيه بالإعارة في التوجيه الإعرابي لـ(ما) في ما وقفنا عليه.

(١) تفسير الرازي: ٤٠٦/٩.

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/٩٧-٩٨، واعتراضات ابن هشام على مُعربي القرآن: ٣٣٨.

المبحث الثالث:

الإعراب على الإعارة عند التطبيق

قصدنا في هذا المبحث إلى تقصي أقوال العلماء القائلين باسمية هذه الأدوات التي انبنت عليها القول بالإعراب على الإعارة، مستبعدين الأعراب المتأتية من القول بحرفيتها. وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: أل الموصولة

ظهر لنا أن للنحاة في إعراب (أل) الموصولة ثلاثة اتجاهات:

- ١- اسم موصول مبني على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب جملتها. يظهر إعرابها على صلتها^(١).
 - ٢- اسم موصول مُعَرَّب بالحركات المقدَّرة^(٢).
 - ٣- أن (أل) مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فكأنهما المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه^(٣).
- أمَّا صلتها الصفة الصريحة المتصلة بها فعدوها نوعًا من أنواع الشبيهة

(١) ينظر: شرح الكافية: ٣٨/٢، وتعليق الفرائد: ٢١٤-٢١٥، وشرح الأشموني:

١٥٦-١٥٧، وحاشية الخضري: ٦٥/١، والنحو الوافي: ٣٥٧/١، وجامع

الدروس العربية: ١٥٣/١.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٣٥٧/١.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ٣٥٧/١.

بالجملة وأنها مع مرفوعها صلة (أل) لا محل لها من الإعراب^(١)، فلم يتعرضوا للتفصيل في إعراب الصفة واكتفوا بالقول: إنَّ إعراب (أل) انتقل إليها؛ لأنها على صورة الحرف؛ تخلصاً من الإشكال المترتب على إعراب إحداهما دون الأخرى، فأَيُّ منهما لو أُعْرِبَ لأفضى إلى بقاء الآخر دون إعراب، وهو ما دفعوه بالقول بالإعارة.

نجد أن هذه الآراء مبنية على علة علية؛ لأنَّ مجيء الاسم على صورة الحرف لا يُسَوِّغُ أن يُترك إعرابها، فالشبه الوضعي في الاسم لا يُعفيه من الإعراب مطلقاً، وإنما يُعفيه منه لفظاً بظهور حركات الإعراب عليه، ويبقى الاسم مُعرباً إعراباً محلياً أو تقديرياً، كما هو الحال في الأسماء المبنية كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وغيرها؛ لما أشبهت الحروف لم يقل أحدٌ بأنها لا تُعرب، أو يُنقل إعرابها إلى ما بعدها، بل قيل: إنها تكون مبنية مع استحقاقها الإعراب المحلي من رفع أو نصب أو جر، على حسب ما يستحقه موضعه في الجملة.

المطلب الثاني: إلا الوصفية

تبين لنا من خلال الاستقراء أنَّ للنحاة خمسة مذاهب في إعراب (إلا) الوصفية، نُجملها في ما يلي:

(١) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤١١-١٤٢، النحو الوافي: ١/ ٣٥٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧٢.

١- أن تُعَرَّب نعتًا، مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا على حسب المنعوت، بحركاتٍ انتقلت إلى ما بعدها؛ لأنها لا تتحمل الإعراب لكونها على صورة الحرف، وما بعدها مضاف إليه مجرور بحركة الجر المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المعارة المنقولة عن (إلّا)^(١).

وهو كما يبدو رأيٌ ينطلق من المبدأ نفسه الذي انطلق منه الاتجاه المتقدم في (أل)، فيقال فيه ما قيل هناك.

٢- أن تُعَرَّب - أيضًا - نعتًا، مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا على حسب المنعوت، بحركاتٍ مقدّرة على آخرها، وما بعدها مضاف إليه مجرور بالحركة الظاهرة^(٢). وهو رأيٌ يفتقر إلى شواهد في ذلك، إذ لم نجد - في ما أطلعنا عليه - شاهدًا جرّ فيه ما بعد (إلّا) بالحركة الظاهرة.

٣- أن تُعَرَّب اسمًا مبنياً على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب المنعوت، نعتًا له، وما بعدها مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارية المنقولة عن

(١) ينظر: شرح الكافية: ١٤/٣، وشرح التصريح: ١/٥٤٠، ٤٦٠، و٢/٣٩٠، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢، وحاشية الصبان: ١/٢٢٨، ٨٠، و٢/٢٢٩. والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ٦٣، وحاشية الخضري: ١/١٨٦، ١٨٥، ٦٨، ٦٥، و٢/٨٤.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢/٣٥٣.

(إلا)، والتركيب الإضافي (إلا وما بعدها) نعتٌ لما قبله^(١).

٤- أن تعرب حرفاً وصفيّاً بمعنى «غير»، مبنياً على السكون، هي وما بعدها بمنزلة كلمة واحدة مركّبة تركيباً مزجياً في محل رفع أو نصب أو جر على حسب المنعوت^(٢).

٥- أن نَعَدَّ (إِلا) بمنزلة لاصقة شبيهة بـ (لا) في مثل قولنا: لا علمي، ولا أخلاقي، وبذلك يكون الوصف بهما معاً؛ وهي مع مدخولها بمنزلة الشيء الواحد، نظيرة اللاصقتين (in, im) في الإنجليزية، نحو نَفِي (capable مؤهَّل)، فيقال: (incapable غير مؤهَّل). فتكون (إِلا) الله) من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣) على هذا الرأي: كلمة واحدة، نعتٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره^(٤). والفرق بين هذا الرأي والذي سبقه أن إعراب المركب الوصفي هناك محليّ، وهنا لفظيٌّ ظاهر.

يظهر لنا بعد عرض هذه الآراء أن الرأي الأنسب هو الرأي الأخير

(١) ينظر: المعجم المفصل في الإعراب: ٥٧، الإعراب الكامل: ٥٤، وطريقة الإعراب: ١٠٨.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط في الإعراب: ٥٣، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢٠٠/٧.

(٣) سورة الأنبياء: الآية/ ٢٢.

(٤) ينظر: التقارض النحوي بين (إِلا) و(غير) في النحو العربي: ١١٣.

الذي يَعدُّهما بمنزلة كلمة واحدة مركبة من جزأين، مُعرَبَةً إعرابًا لفظيًا بالحركات الظاهرة، وفق ما يقتضيه موقعها في الجملة. وذلك لأنه رأيٌّ يجنبنا إشكالات القول بانتقال ما تستحقه (إلا) من الإعراب إلى ما بعدها، فضلًا عن كون التركيب والدمج بين كلمتين موجودًا وشائعًا في التراث العربي نحو (المصدق، والماهية، واللاأدرية)، ومُجازًا وفق ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(١).

المطلب الثالث: لا النافية

ظهر للنحاة مذهبان في إعراب (لا) الاسمية:

أحدهما: أنها اسم بمعنى (غير) معرَبٌ ظهر إعرابه على ما بعده، وما بعده مضاف إليه مجرور بحركة الجر المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارِية المنقولة عن (لا)^(٢).

وثانيهما: عدُّ (لا) مع المضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد، وإعرابه بحسب موقعه من الجملة^(٣).

يبدو أن القول بالتركيب هو الأسلم، يعضده كلام إمام النحاة سيبويه

(١) ينظر: الإعراب الميسر: ٥٢-٥٤.

(٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب: ٣٣٠، وإعراب الألفية: ٨، وأوضح المسالك:

١٧٢/١، وحاشية الصبان: ٢/٢٢٩.

(٣) ينظر: الإعراب الميسر: ٥٣.

إذ قال: «واعلم أنّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء...»^(١). فضلا عن تبني المحدثين لصحة التركيب والدمج بين لا النافية ومدخولها^(٢).

المطلب الرابع: ما الاستفهامية

لم نجد - فيما اطلعنا عليه - في إعراب (ما) في آية آل عمران على القول باسميتها أكثر مما اكتفى به الشيخ خالد الأزهرى بالقول فيها بأنها: استفهامية نُقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف^(٣).

يظهر لنا عند التدقيق أنّ الرازي بنى رأيه على مراعاة صحة المعنى دون الصناعة النحوية، كما قال الشيخ الأزهرى: «وَإِنَّمَا أَنْكَرَ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِالزَّائِدِ إِجْلَالًا لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِلْمَلَاذِمَةِ لِبَابِ الْأَدَبِ كَمَا هُوَ اللَّائِقُ بِحَالِهِ»^(٤)؛ يظهر أنّه - على جلاله قدره - جانب الصواب، وأنّ ما ذهب إليه الجمهور بزيادة (ما) للتوكيد هو الراجح في هذه الآية لما يأتي:
١ - لأنه رأيٌ حظي بإجماع النحاة، وفي مقدمتهم إمام النحاة

(١) الكتاب: ٢/٣٠٢.

(٢) ينظر: الإعراب الميسر: ٥٢-٥٤.

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٢.

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧٠.

- ٢- ورود (ما) مثبتة الألف دليلٌ على أنها ليست للاستفهام، إذ لو كانت كذلك لحذفت ألفها، كما هو مبثوثٌ في علم النحو.
- ٣- مجيء (رحمة) مجرورةً بعدها، دليلٌ آخر على أن (ما) ليست استفهامية؛ لأنَّ استفهاميتها تقتضي أن تكون (رحمة) مرفوعةً، وليست (ما) من الأسماء الاستفهامية التي تضاف إلى ما بعدها^(٢).
- ٤- ومما يرجح زيادتها للتوكيد، سياق الآية الكريمة الذي يتحدث عن العزم والتوكل والغزو والقتال والنصر، وهي معانٍ تقتضي التوكيد أكثر من الاستفهام. والله أعلم.

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٠٨.

الخاتمة

يُمكننا في الختام أن نُجمل ما ظهر لنا من نتائج في ما يلي:

- ١- قدّم البحث تعريفًا للإعراب على الإعارة، من خلال تتبع مصطلحي الإعارة والإعراب لغةً واصطلاحًا ينص على أنه: «الإعراب المنقولةُ حرّكتهُ الإعرابيَّةُ من المعمول إلى ما بعده».
- ٢- تبيّن لنا أنّ العلماء استعملوا عدة مصطلحات في الدلالة على هذا النوع الإعرابي، كان مصطلح العارية أشهرها وأكثرها تداولاً في مؤلفاتهم.
- ٣- أثر البحث مصطلح (الإعارة) على (العارية)؛ لأنه أدلُّ على المقصود، وأدفع للّبس، وألطف في التعبير، وطردًا للباب على وتيرة واحدة.
- ٤- ظهر للباحث أنّ الإعراب على الإعارة يصنّف ضمن نوعين من الإعراب: أحدهما: الإعراب المحلي للمعير، والثاني: الإعراب التقديري للمستعير.
- ٥- أتضح أنّ المواضيع التي نصّ العلماء على الإعارة الإعرابية فيها ثلاثة: «أل» الموصولة، وإلا الوصفية، ولا النافية، وأضفنا موضعًا رابعًا وهو (ما) الاستفهامية لم نجد من أشار إليه من النحاة في مؤلفاتهم، وهو مما تفرّد به الرازي إيرادًا، وخالد الأزهري تسميةً وتوجيهًا.

- ٦- حصر البحث أسباب اللجوء إلى القول بالإعارة في عاملي الصناعة النحوية، ومراعاة صحة المعنى.
- ٧- كشف البحث عن عشرة آثار سلبية يتركها القول بالإعراب على الإعارة في النحو العربي.
- ٨- تبين أن مواضع الإعراب على الإعارة من المسائل المختلف فيها اختلافًا شديدًا بين النحاة، وأنَّ القول بالإعارة فيها مشروط بالقول باسميتها جميعًا.
- ٩- رجَّح البحث الرأْي القائل بعدَّ هذه الأدوات - عدا «ما» الاستفهامية التي ترجحت حرفيتها - مع مدخولاتها اسمًا واحدًا كالمركب المزجي يُعرب إعرابًا ظاهرًا.
- وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- ٢- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين ملوحي، مجمع دمشق، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- ٣- الاستغناء في الاستثناء: شهاب الدين القرافي (ت: ٦٨٤)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- ٤- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ٥- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ٦- اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن: دراسة ونقد: د. إيمان حسين السيد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٧- إعراب الألفية: الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، المكتبة

الشعبية، بيروت.

- ٨- الإعراب بالنيابة دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى من القرآن الكريم: جلال أحمد علي المولى، رسالة ماجستير، بإشراف: د. لبابة عبدالله محمد الطيب، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠١٠م.
- ٩- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخرالدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٥، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- ١٠- الإعراب الكامل للأدوات النحوية: عبدالقادر أحمد، دار قتيبة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ١١- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبدالواحد صالح، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٢- الإعراب الميسر: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ١٣- الإقليد (شرح المفصل): تاج الدين أحمد بن محمود عمر الجندى (ت ٧٠٠ هـ)، تحقيق ودراسة د. محمود الدرويش، ط١، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ١٤- «أل» الموصولة: د. عبدالله بن عبدالعزيز الطريقي، بحث منشور في مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد (٢٩).

- ١٥- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، طبع دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ.
- ١٦- إملاء ما منَّ به الرحمن: العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ١٧- أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرحه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٨- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٥م.
- ١٩- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط ٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٢٠- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي

- ١٥٣
- ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١.
- ٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي القاهرة، ١٣٨٧ هـ.
- ٢٤- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، ط ٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- ٢٦- التفسير الكبير: الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣.
- ٢٧- التقارض بين (إلا) و(غير) في النحو: د. وليد محمد السراقبي، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، العدد (٨٢)، ٢٠١٢م.
- ٢٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢.
- ٢٩- التوطئة: أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط ٢، ١٤٠١ هـ.

- ٣٠- التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٣١- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، راجعه ونقحه: د. عبدالمنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٣٢- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الإربلي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نبيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٣٣- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٣٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت ١٢٨٧هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ.
- ٣٥- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، ملتزم الطبع والنشر: عبدالحميد أحمد حنفي.
- ٣٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مطبوع بهامش شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت.

- ٣٧- حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- ٣٨- الحمل على المعنى في العربية: د.علي عبدالله حسين العنبيكي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط ١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- ٣٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٤٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد، وبهامشه حاشية الصبان، دار الفكر، بيروت.
- ٤١- شرح التسهيل. ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٤٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ (يس) العليمي، دار الفكر، بيروت.
- ٤٣- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، طبعة المكتبة الفيصلية.
- ٤٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام (ت

- ٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- ٤٥- شرح قواعد الإعراب: محيي الدين الكافيحي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: فخرالدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط ٢.
- ٤٦- شرح الكافية: الرضي الإستراباذي (ت ٧٧٦هـ)، تحقيق د. حسن الحفطي، ود. يحيى بشير المصري، ط ١، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ٤٧- شرح المفصل. موفق الدين بن يعيش (ت ٥٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسه الرسالة، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٤٩- طريقة الإعراب: د. سعود بن عبدالعزيز الخنين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ٥٠- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٥م.
- ٥١- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- ٥٢- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة المؤلف: ابن عابدين
الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن،
دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ٥٣- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، دراسة
وتحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٥٤- الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد
هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣.
- ٥٥- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف
الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء
بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط١،
١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ٥٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:
أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.
- ٥٧- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء
الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد
المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٥٨- اللباب في علم البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)،
تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر،

بيروت.

- ٥٩- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي وآخرون، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤.
- ٦٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، ط ٢.
- ٦١- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط ٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٦٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب البلدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط ١، ١٤٠٥ / ١٩٨٥.
- ٦٣- المعجم المفصل في الإعراب: طاهر الخطيب، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
- ٦٤- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- ٦٥- المعجم الوسيط في الإعراب: د. نايف معروف، دار النفائس، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين بن هشام

- الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ م.
- ٦٧- المقتصد في شرح الإيضاح: عبدالقادر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- ٦٨- المقتضب: المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٨ هـ.
- ٦٩- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.
- ٧٠- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، دار الطباعة: مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا.
- ٧١- النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، مصر، ط ٣.
- ٧٢- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري الدمشقي (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية، تصوير دار الكتاب العلمية.
- ٧٣- نقل الحركة الإعرابية بين القدماء والمحدثين: د. خالد محمد

المساعفة، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية
وآدابها، المجلد (٩)، العدد (٢)، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣.

٧٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي
(ت ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية،
مصر.

